

د. مجيد الدين منهاج الدين كامل قابل

لقاؤنا في هذا العدد مع رجل بدأ دراسته في الكتاتيب وأنهما بالذكوراء، وتنقل من أجل طلب العلم وكان بداية تعيينه مفتشاً إدارياً، ثم قاضياً في الوجه، ثم الجموم، ثم أملج وأخيراً في رابغ حتى تقاعد بدرجة رئيس محكمة (أ).. إنه فضيلة الشيخ الدكتور مجيد الدين بن منهاج الدين كامل قابل - قاضي محكمة رابغ سابقاً.



الشيخ د. مجيد الدين بن منهاج الدين كامل قابل

أجرى الحوار: حمد بن عبدالله بن خنين

■ حدثونا عن بداية نشأتكم وتعليمكم؟

وفي نفس العام صدر قرار تعييني مفتشاً إدارياً بوزارة العدل بالرياض وفي عام ١٣٩٩هـ صدر الأمر بتعييني قاضياً في محكمة الوجه، وقد حصلت على شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأنا على رأس العمل وذلك عام ١٤٠٣هـ وقد ناقشني كل من الشيخ بكر أبو زيد والشيخ صالح الأطرم جزاهما الله خيراً بعدها انتقلت إلى قضاء محكمة الجموم، ثم إلى محكمة أملج، ثم إلى محكمة رابغ وقد حصلت خلالها على درجة رئيس محكمة (أ) وفي ٩/١/١٤١٦هـ كان تقاعدي.

■ من تذكرون من المشايخ الذين تعلمتم واستفدت منهم؟

- مشايخي بحمد الله كثيرون وهم من خيار العلماء، ولقد استفدت ومن معي من علمهم، وأخلاقهم وأدبهم فجزاهم الله خيراً، ومن أبرزهم: الشيخ عبدالرحمن البراك والشيخ سعد بن فالح والشيخ صالح الفوزان والشيخ مناع القطان والشيخ محمد فهمي أبو سنة والشيخ محمد بن عبدالوهاب البحيري والشيخ عبدالعال عطوه والشيخ عبدالله الزايد وغيرهم كثير.

- ولدت بمدينة الطائف عام ١٣٧٣هـ ودرست في بادية الأمر في الكتاتيب على يد بعض مشايخ الطائف من حفظة كتاب الله تعالى، فكنا ندرس القرآن الكريم تلاوة وحفظاً بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، وفي وقت الضحى كنا نتعلم القراءة والكتابة، ثم التحقت بالمرحلة الابتدائية النظامية، وبعد تخرجي درست بمعهد الطائف العلمي، ثم انتقلت إلى العاصمة «الرياض» والتحقت بكلية الشريعة وحصلت على شهادة الليسانس عام ١٣٩٣هـ ثم التحقت بالدراسات العليا بكلية الشريعة بمكة المكرمة ودرست فيها عدة أشهر، ثم انتقلت في نفس العام إلى المعهد العالي للقضاء - كدارس قضائي - وحصلت على شهادة الماجستير في الفقه الإسلامي عام ١٣٩٨هـ وناقشني كل من الشيخ مناع القطان والشيخ عبدالرزاق عفيفي وقد استفدت كثيراً من توجيهاتهما رحمهما الله.

عندها في حياتكم؟

- للمرء في حياته محطات يتوقف عندها متأملاً، وخير هذه المحطات هو توفيق بين العمل وتحضير الدكتوراه فتتوفيق الله ثم بالعزم والإصرار يصل المرء إلى أمانيه فلا ينبغي أن ينتهي التحصيل العلمي بالوظيفة فيبقى المرء طالب علم طوال سني عمره «من المهد إلى اللحد» فليس أفضل من طلب العلم

خاصة في أمور دينه ليفيد ويستفيد ويحقق أعلى المراتب ويكسب أفضل الرتب في دينه ودنياه، والقاضي خاصة يتحتم عليه التفاني في الإلمام التام بكل ما يخدم تطبيق الأحكام الشرعية والاجتهاد في ما يستجد من النوازل ويبرئ الذمة.

■ تدركون حدوث النوازل مما يتطلب الحاجة إلى مزيد من الاجتهاد فمتى يكون القاضي متمكناً من الاجتهاد؟

- الاجتهاد هو بذل الطاقة في تحصيل حكم شرعي ولا يكون القاضي متمكناً إلا أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة وعارفاً بمسائل الإجماع حتى لا يخالفها وأن يكون عالماً بلسان العرب من أجل تفسير النصوص، وعالماً بأصول الفقه وكيفية استنباط الأحكام ومعرفتها كما يجب أن يكون عارفاً بالناسخ والمنسوخ حتى لا يحكم بموجب نص منسوخ، والقضاء مهنة شاقة

عمر بن الخطاب أول من وضع أصول المرافعات

واحد والأحكام واحدة لا خلاف ولا اختلاف، وإنما تنماشى تلك الأحكام مع النوازل بفعل الاجتهاد، فلو نظرنا إلى نظام المرافعات لوجدنا اختلافاً عن الماضي نظراً لاختلاف ظروف الزمان، ففي السابق كان الوصول إلى القاضي هو الحل الأخير وكان المتقاضون يرضون بالحكم ويقنعهم القليل، وكانت الدعوى والخصومة تنتهي في جلسة واحدة.

أما الآن فقد تغيرت الأمور وكثرت الفتن وزاد الطمع بين الكثير من الناس وضعفت فيهم الذمم، مما أدى إلى كثرة المشاكل وكثرة الخصومة والنزاع، ومع ذلك قامت وزارة العدل مشكورة بوضع النظم والتعليمات واللوائح واختصار الإجراءات والاستفادة من معطيات العصر بإدخال الحاسب الآلي في المحاكم وكتابات العدل والبحث عن كل ما يخدم ويطور وييسر أمور الناس.

■ ما أهم المحطات التي توقفتكم

وفقت بين العمل وتحضير الدكتوراه بتوفيق الله ثم العزيمة والإصرار

على الوجه المطلوب.

■ قامت وزارة العدل في الأونة الأخيرة بإيجاد لقاءات علمية وندوات قضائية للقضاة فما رأيكم في هذه الخطوة؟

- لا شك أن الأمور المستجدة التي لها إسهام كبير في خدمة القضاء مطلوبة طالما نرى أن هذه المستجدات من وسائل رفع الوعي

لدى القاضي فيجب على القاضي أن يأخذ نصيبه منها سواء كان ذلك عن طريق إجراء دورات للقضاة أنفسهم أو محاضرات ولقاءات علمية يطلب من القضاة أن يحرصوا على حضورها، ولا شك فعلاً بأن هذه خطوة إيجابية مباركة انتهجتها وزارة العدل، فأمل أن تعمم على كافة المناطق حتى تصل إلى كافة القضاة في مواقع عملهم فمتابعة المستجدات أمر يحتمه الواقع فلا يقتصر القاضي على ما هو عليه فيجب أن يسعى جاهداً لتوسيع مداركه وليكون على إلمام بما يدور حوله ويحتاج إليه في أداء رسالته.

■ ما الصفات المثلى للقاضي؟ وما التوجيه الذي تسدونه لمن بعدكم؟

- الصفات المثلى النزاهة والاستقامة والحرص على نفع الناس، وتنفيذ أوامر الله سبحانه، والحكم بشعره بين العباد، واستشعار عظمة الله تعالى، وإبراء

على القاضي الإلمام بالنصوص واللغة والفقه والناسخ والمنسوخ

أخاف الله ورسوله الناس منها حتى لا يقربها إلا العالم الذكي التقى الخبير، ورسول الله ﷺ لم يترك معاذ بن جبل على اجتهداه ورايه إلا بعد أن جعله الله أعلم هذه الأمة بعد الرسول بالحلال والحرام، يقول ﷺ: «واعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل».

■ ما تقويمكم لما وصل إليه التنظيم القضائي وتطوره؟

- التنظيم القضائي مثال يحتذى به ويسير على درب الصحيح، فقد مرَّ هذا التنظيم بمراحل جعلته مثالياً في نظمه فأكسبه التطور الذي يحظى باهتمام خاص من لدن ولاة الأمر والقائمين على هذا الجانب المهم، فنظام تركيز مسؤوليات القاضي تبعه نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية ثم نظام التمييز وهكذا تتابع التطور حسب الحاجة وما تمليه

ظروف العمل وازدياد الناس حتى صدر أخيراً نظام المرافعات، حيث المشاكل العصرية أوجدت أموراً جديدة يحتاج المرفق القضائي إلى تنظيم كمنظام المحاماة والوكالات وغير ذلك من الأنظمة التي تخدم العملية القضائية وتصب في مصلحة الأمة، وهذه هي الغاية التي رسمها ولاة الأمر بما يكفل أدائها

الأنظمة العدلية خطوة مباركة جاءت في وقتها

ويعدّ جهداً يشكر من قام بإعداده وتفعيله ليواكب معطيات العصر الحاضر، وهذه خطوة مباركة قامت بها وزارة العدل سعياً منها لتحقيق أقصى الخدمات وتيسيرها للناس وحاجة الواقع لها.

■ مجلة العدل في عامها الخامس، فهل أسهمت في تحقيق ما يطمح إليه متابعوها؟

– أي إصدار يعبر دائماً عن الجهة التي تصدره عنها، ومجلة العدل أعطت صورة مميزة وهي صوت إعلامي رائد يسهم في دعم المسيرة العدلية، ولقد نجحت وتوفقت بفعل القائمين عليها واجتهادهم وحرصهم الشديد على أن لا تخرج كلمة إلا على المستوى المطلوب، ومرور خمس سنوات دليل على تفوقها واستمرارها وحضورها القوي حيث يحرص عليها الكثير ويعدون لها مرجعاً لا كالمجلات الأخرى تقرأ في وقتها، بل نجد الكثير الذي يسأل عنها ليس فقط العدد الأخير بل الأعداد كاملة من بداية إصدارها إضافة إلى كثرة من تهدي لهم في الداخل والخارج، وتسبق الآخرين في الاشتراك بها، وهذا يجعلها تتبوأ مكاناً رحباً لدى الباحثين وطلاب العلم والمختصين كل ذلك جاء من منطلق الدعم الذي تجده من قبل معالي وزير العدل المشرف العام عليها، وهذا دليل اهتمامه – وفقه الله – وسائر منسوبي الوزارة، والحمد لله على توقيفه. وشكراً على هذه اللفتة من مجلتكم الموقرة بهذا اللقاء الطيب المبارك والله الموفق.

مجلة العدل صوت علمي رائد

الذمة وتحقيق العدالة والقُدوة الحسنة، وحسن التعامل مع الآخرين، والتيسير عليهم، واحترام المواعيد، وعدم التكبر والتعالي، أما التوجيه فنوصي بتقوى الله تعالى في السر والعلن، وامتنال عظمته وقدرته والحرص على التزود من العلم والمشورة ومراجعة كتب الفقه خاصة والعلوم الشرعية عامة وسؤال الإعانة والتوفيق واصابة

الحق وسداد الرأي وكل أمر يخدم المصلحة القضائية ويعود على الأمة بالخير والصالح، فالقاضي مسؤوليته عظيمة يحكم بأمر الله تعالى ورسوله ﷺ.

■ ما رأيكم في الأثر الذي قدمه نظام المرافعات الشرعية؟
– من المعلوم أن سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – هو أول من وضع أصول المرافعات الشرعية يقول: «ينبغي أن يكون في القاضي خصال ثلاث: ألا يصاب، ولا يضارع، ولا يتبع المطامع» ويقصد بمعنى «ألا يضارع» أي لا يرائي في أحكامه، وقد تضمنت رسائله إلى قضاته أهم قواعد أصول المرافعات والبيانات وتبعه في ذلك سيدنا عمر بن عبدالعزيز – رضي الله عنه – الذي نهج نهجه يقول «لا يصلح القاضي إلا أن تكون فيه خمس خصال: يكون صلباً، نزيهاً، عفيفاً، عليمًا بما كان قبله من القضاء والسنن» ونظام المرافعات مستمد من القواعد الشرعية ومسائر للعصر ومحقق للغايات

مرور خمس سنوات على صدور المجلة دليل على نجاحها